

الجمعية العامة الدورة الرابعة والستون  
البند ١١٥ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/64/L.69)]

## ٢٩٧/٦٤ - استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وإذ تشير إلى قرار الجمعية ٢٧٢/٦٢ المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي دعت فيه إلى جانب أمور أخرى القيام، في غضون سنتين، ببحث التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية والنظر في تحديثها لمواكبة التغيرات، كما نص على ذلك هذان القراران،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٥/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وإذ تشير أيضا إلى الدور المحوري الذي تقوم به الجمعية العامة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتحديثها،

وإذ تجدد التزامها الراسخ بتعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره،

وإذ تدرك ضرورة أن تتقيد الدول الأعضاء في تعاونها على الصعيد الدولي وفي أي تدابير تتخذها لمنع الإرهاب ومكافحته تقيدا تاما بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مقاصده ومبادئه، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في هذا الصدد، وبخاصة قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي،



واقترنا عنها بأنها الجمعية العامة هي الجهاز ذو العضوية العالمية المختص بالتصدي لمسألة الإرهاب الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، في إطار ولاياتها، في تنفيذ الاستراتيجية،

وإذ تؤكد ضرورة أن تواصل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب الاضطلاع بأنشطتها في إطار ولايتها، في ظل ما توفره الدول الأعضاء من توجيه في مجال السياسة العامة، عن طريق تبادل الآراء مع الجمعية العامة بشكل منتظم،

١ - **تكرر الإعراب عن إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره،** أيًا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه، حيث إنه يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين؛

٢ - **تؤكد من جديد** استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ودعائمتها الأربع التي تشكل جهداً متواصلاً، وتهيب بالدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية الأخرى تكثيف جهودها من أجل تنفيذ الاستراتيجية بطريقة متكاملة ومن جميع جوانبها؛

٣ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام المعنون "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية"،<sup>(١)</sup>

٤ - **تحيط علماً أيضاً** بالتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية في إطار الاستراتيجية، على النحو الذي قدمت به في تقرير الأمين العام وفي الاستعراض الثاني الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية الذي أجري في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مما من شأنه ككل أن يعزز التعاون لمكافحة الإرهاب، بطرق منها تبادل أفضل الممارسات؛

٥ - **تؤكد من جديد** أن المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء في المقام الأول، وتقر في الوقت ذاته بضرورة تعزيز الدور المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير وتعزيز

(١) A/64/818 و Corr.1.

التنسيق والاتساق في تنفيذ الاستراتيجية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي ولتقديم المساعدة بناء على طلب الدول الأعضاء، وبخاصة في مجال بناء القدرات؛

٦ - تشجيع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على المشاركة، حسب الاقتضاء، في الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية، بطرق منها تبادل الآراء مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة؛

٧ - تهيب بكيانات الأمم المتحدة التي تشارك في دعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب مواصلة تيسير تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، في سياق مكافحة الإرهاب؛

٨ - تهيب بالدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية القائمة لمكافحة الإرهاب أن تنظر في القيام بذلك في الوقت المناسب، وتهيب بجميع الدول بذل قصارى جهدها لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وتذكر بالتزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتصلة بالإرهاب الدولي؛

٩ - تلاحظ مع التقدير إسهام كيانات الأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن باستمرار في عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب؛

١٠ - تؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة وأهمية العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لكفالة تحقيق التنسيق والاتساق عموماً في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك ضرورة مواصلة تعزيز الشفافية وتجنب الازدواجية في أعمالها؛

١١ - تعيد التأكيد على ضرورة تعزيز الحوار بين مسؤولي الدول الأعضاء المعنيين بمكافحة الإرهاب من أجل تشجيع التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وتوسيع نطاق التعريف بالاستراتيجية بغية مكافحة الإرهاب، وتشير في هذا الصدد إلى دور منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات باعتبارهما عنصريين من عناصر الاستراتيجية؛

١٢ - ترحب بالتقدم المحرز في وضع الصيغة النهائية لعملية إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وفقاً للقرار ٢٣٥/٦٤؛

١٣ - تدعو إلى زيادة مشاركة الدول الأعضاء في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب؛

١٤ - تشجيع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على إنشاء موقع شبكي شامل لضمان إتاحة المعلومات عن عملها لعدد أكبر من الناس؛

١٥ - تطلب إلى أمانة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أن تتبادل الآراء مع الدول الأعضاء، بسبل منها تقديم إحاطات فصلية وتقارير شاملة عن الأعمال التي تقوم بها فرقة العمل حاليا وفي المستقبل بغية كفالة الشفافية وتمكين الدول الأعضاء من تقييم الأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل وتقديم التوجيه في مجال السياسة العامة وإبداء التعليقات فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، في موعد أقصاه نيسان/أبريل ٢٠١٢، عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية يمكن أن يتضمن مقترحات بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاستراتيجية في المستقبل وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السادسة والستين البند المعنون "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، لكي تقوم، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، بدراسة تقرير الأمين العام المطلوب تقديمه في الفقرة ١٦ أعلاه وتنفيذ الدول الأعضاء للاستراتيجية ولكي تنظر في تحديث الاستراتيجية لمواكبة التغيرات.

الجلسة العامة ١١٧

٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠